الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الخميس 22 ذو الحجة 1422 هـ 7 مارس 2002 العدد 8500

فكروا جديا في مبادرة الأمير عبد الله

أحلام عميرة أكرم *

مقالات سابقة للكاتب
إبحث في مقالات الكتاب

بدأ الرأي العام الاسرائيلي يصحو ببطء من حلمه الزائف بالأمن حين انتخب حكومة آرييل شارون.. وأخذ يدرك استحالة التمتع بالأمن والوصول الى سلام مع الفلسطينيين طالما بقي شارون في السلطة.

لقد بدأ يفتح عينيه على الواقع الذي جرته اليه هذه الحكومة من انزلاق لاأخلاقي في كمية ونوعية الانتهاكات التي تمارسها.

وأخذ يتساءل عما اذا كانت هذه الانتهاكات ستقصر الطريق الى السلام أم انها ستجعل الوصول الى السلام يمتد الى قرون طويلة أخرى، يفقد فيها المجتمع الاسرائيلي الكثير من الأرواح ومن الاخلاقيات التي يتشدق بها.. والتعاطف العالمي.. ومن يدري فقد يفقد ايضا التعاطف الاميركي.. وان كان من المؤكد انه سيفقد جزءا كبيرا من التمويل الاميركي، فالمواطن الاميركي بعد 11 سبتمبر بدأ يتساءل عن سر هذه الكراهية له في العالم العربي.. وعرف ان أحد اسبابها هو تعاطفه وتمويله الاعمى للدولة الاسرائيلية.

والظروف الاقتصادية السيئة التي يمر بها المجتمع الاسرائيلي لأول مرة بمثل هذا السوء وتلاشي فرص التحسن النوعي يوميا في ظل حكومة ليس لديها سوى استراتيجية الآلة العسكرية، بدون بعد نظر ولا رؤية للسلام، نبه وبشدة معسكر السلام لمحاولة انقاذ اسرائيل أولاً وأخيراً.

هناك الآن الخوف من الانقراض التدريجي للشعب الاسرائيلي على مدى قرن من الزمان داخل دولته هذه.. فتعداد اليهود في العالم كله لن يزيد عن 15.6 مليون بحلول عام 2080 والمؤشرات السكانية كلها تشير الى انخفاض معدلات التناسل بنسبة كبيرة، خاصة مقارنة بنسبة تزايد الاسرائيليين المتحدرين من جذور فلسطينية (أي العرب) التي يتوقع ان تصل الى ما يقارب 45% من نسبة السكان بوصول عام 2025 مما يضع سؤالين في غاية الأهمية للقيادتين الفلسطينية والاسرائيلية.

بالنسبة للحكومة الاسرائيلية.. وباسم نظرية المحافظة على البقاء.. هل ستعمل على اتباع سياسة تفرقة عنصرية تجاه السكان من الاصل الفلسطيني؟ أم ستعمل على طردهم؟

في الحالتين ستفقد الكثير من مصداقيتها في المجتمع الدولي التي كسبتها بالادعاء بانها واحة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة العربية.

ففي حالة حرمانهم من حقوقهم الديمقراطية مثل الانتخاب، أو وضع عوائق مادية أو حرمانهم من المعونات والغاء مخصصات تأمينية للعائلات الكبيرة العدد لمنعهم من التكاثر الطبيعي بينما تمنح فيه حوافز للزيادة السكانية اليهودية، فإنها تكون بذلك ترتكب انتهاكات جسيمة في حقوق الانسان.

هل ستستمر الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في سياستها للحفاظ على البقاء بالاعتماد على هجرة اليهود من كل بقاع الارض الى اسرائيل، التي تقلصت نظرا لانعدام الظروف الامنية والاقتصادية المشجعة على الهجرة؟ وماذا عن الهجرة العكسية من داخل اسرائيل الى خارجها التي باتت تحظى بتفهم من المجتمع الاسرائيلي نفسه، ومحيت عنها صفة الخيانة كما كان يحصل في السابق.

كل حكومة اسرائيلية تعلم ان الطريق الوحيد للحفاظ على البقاء هو بزيادة معدلات التزايد السكاني، ولكن هذا الامر ليس سهلا على المواطن الاسرائيلي، نظرا لتعوده على ارتفاع مستوى المعيشة وايضا لإيمانه بنوعية التزايد وليس بكميته.

من هنا تكمن أهمية سياسة معسكرات السلام لبدء الحوار الداخلي والتساؤل: ما هو الأجدى لحماية هذه الدولة؟ هل هو الاستمرار في حربها مع الفلسطينيين الى ان تتلاشى طبيعيا.. وخلالها تكون قد خلقت حالة من العداء بحيث لن يقبل بأي يهودي في أي مكان في المنطقة العربية؟.. أم ان الحكمة تقضي بالأخذ بالمبادرة السعودية (مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز) واستثمارها في خلق علاقات حسن جوار قائمة على التعاون واحترام حقوق الطرف الآخر والظفر بالاعتراف بالدولة وبحقوقها وبحماية كل يهودي في أرضها حاليا ومستقبلا؟

المعضلة الحقيقية هنا تتمثل في استمرار رفض معسكر السلام والمجتمع الدولي لأي رؤية عربية أو فلسطينية تصر على التطبيق الكامل والفعلي للقرار 194 أي عودة ما يقارب الاربعة ملايين لاجئ فلسطيني الى بيوتهم وقراهم التي هُجروا منها عام 1948.

حتى أكثر الكتاب والمفكرين الاسرائيليين اعتدالا بمن فيهم أولئك الذين يؤكدون على المسؤولية المعنوية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، يرفضون رفضا قاطعا فكرة عودة هذا العدد من الفلسطينيين الذي سيساعد بالتأكيد على تذويب الدولة اليهودية في فترة زمنية تقل عن

نصف قرن.

رافضو الخدمة في الجيش الاسرائيلي، الذين أخذوا يعون ان موتهم في الضفة أو القطاع ليس دفاعا عن دولة اسرائيل، بل عن احتلال بغيض وعن مستوطن يدعي الالتزام بأخلاقيات الدين اليهودي وهو بعيد عنها. ايضا لن يقبل بأن يهدد موقفهم سلامة الدولة العبرية.

الواقع ان كثيرين في اسرائيل يدركون الآن كم هو بغيض احتلالها للاراضي الفلسطينية، وكيف ان حياة الجنود وأموال دافعي الضرائب تذهب الى حماية المستوطنين الذين لديهم كل الخيار في العيش داخل حدود اسرائيل وضمن الخط الاخضر، ولكنه يفضل العيش في المستوطنات ليس لرخص اسعار البيوت ولكن من أجل ايقاد جذوة التطرف الديني واستمرار معاناة المجتمعين الاسرائيلي والفلسطيني.

ان السياسة الحكومية المتبعة لحماية هذا المستوطن، وخدماته الأخرى تكلف ثلاثة أضعاف ما تصرفه اسرائيل على دافع الضرائب الأصلي. وهذا الاحتلال ليس له أية مصداقية في بناء أمن اسرائيل ولا الحفاظ على بقائها كدولة، بل هو السبب الرئيسي في هذه الحرب الدائرة.

ولكن التوجه للاعتراف بحقوق الانسان الفلسطيني، حتى في اقامة دولته، سيزول عند الشعور بوجود أي خطر على بقاء واستمرارية هذا البقاء كملاذ آمن لليهود في الدولة الاسرائيلية.

بالنسبة الى الفلسطينيين، برغم طول المدة الزمنية للكفاح (54 سنة) فهم محافظون على بقائهم وحقهم في الوجود وفي تحقيق حلمهم في الدولة الفلسطينية المستقلة. وبرغم كل العثرات التي واجهتهم، فإنهم كسبوا معركة اثبات الوجود الفلسطيني لكنهم في المقابل خسروا معركة الديمقراطية وحقوق الانسان الفلسطيني.. وللأسف الشديد ارتكبت القيادة الفلسطينية اخطاء عديدة في السنوات الماضية وهي الآن مطالبة بوقفة مسؤولة.

ما هو الأجدى الآن للانسان الفلسطيني.. هل الاستمرار في حالة حرب يقف فيها وحيدا في مجابهة الآلة العسكرية الاسرائيلية.. التي حصدت في طريقها الكثير من القيم الاخلاقية للطرفين ولن تؤدي في النهاية الى أي سلام.. أم دعم المبادرة السعودية بكل ما أمكن لأنها تعيد التأكيد على كل الاتفاقات وترجع المفاوضات الى النقطة الاساسية والمهمة لانهاء هذا الصراع.. وهي اعادة الارض كاملة كشرط لقبول حق اليهود بدولتهم الاسرائيلية في المنطقة العربية؟

ما هو الأجدى لكل الفصائل الفلسطينية.. هل هو التنافس والمزايدة على حقوق الفلسطيني مع العلم المسبق باستحالة تحقيقها كلها؟ أم وضع رؤية واضحة وواحدة لسقف هذه الحقوق الممكن تنفيذها والتي تلقى قبولا عربيا ودوليا.. وبالتالي تدعم المبادرة السعودية التي أتت لتقدم طوق النجاة للانسان الفلسطيني الكادح؟

كل معسكرات السلام الاسرائيلية تؤيد فكرة الدولتين.. الفلسطينية ضمن حدود الرابع من يونيو (حزيران) والاسرائيلية على البقية الباقية وضمن حدود ما قبل الرابع من يونيو 1967. ولكن تبقى المعضلة الحقيقية التي تواجه كل القيادات الفلسطينية.. المعضلة المستحيلة هي حق العودة.

بالنسبة الى كل الفصائل الفلسطينية، بلا استثناء، هو الحق الذي كان أقرب طريق للوصول الى القيادة.. ولكنه ايضا الحق الذي لا يملكونه.. وهنا الكارثة.

*** ناشطة فلسطينية في مجال حقوق الإنسان**

مشاركة >> <

Tweet

بريد طباعة